في كونه شهيدًا ولو جاء الحق سلمًا إلى ما وقع فيه لا يكون شهيدًا لانه فعل نفسه
لامر الكفار وكذا لو خفر الطريق حتى قتل وهو دابة سلم ليلا لا يكون شهيدًا لان
ذلك اثر الدفع لا القتل واعلم ان مشايخنا جعلوا حكم المقتولين بالعصبية حكم
اهل البغي يعني لا يغسل ولا يصلى عليه وكذا قطاع الطريق وقيل هذا اذا قتلا في
المحاربة اما بعد ثبوت يد الامام عليهما يغسلان ويصلى عليهما لان القتل بحد السيف
وكذا لو قتل ظلمًا يغسل ولا يصلى عليه لانه ساع بالفساد فان قلت اذا قتل الرجل
ابنه عمدًا يكون شهيدًا والان وجب الدية قلت الدية ثمة لم يجب عوضًا عن النفس
بل عن القصاص الساقط بالشبهة بحرمة الابوة وانما سقط الشهادة بالدية اذا
وجبت اولا لان الدية بدل المقتول شرعًا والقصاص ليس ببدل عن المحل بل عن
عقوبة فرضها الله تعالى جزاء لفعل القاتل ولهذا يجري بين الحر والعبد قوله ولو
كان ليس من جنسه ينقص ما كان من جنس الكفن قميص وازار ولفافة في حق
الرجل فما زاد عليه والان كان تمامًا لجانسه ظاهرًا هو ليس من جنسه شرعًا فينقص

باب الصلوة في الكعبة اخر هذا الباب ليكون ختم كتاب الصلوة بما
يتبرك بها ولو قام الامام في الكعبة وتحلق الناس حولها خارج الكعبة
مقتدين جاز ان كان الباب مفتوحًا لانه كقيامه في المحراب في غير حائط المسجد
قوله ولو ظهره الى ظهر الامام لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة
لانها من الامور الاضافية فيشترط اتحاد الجهة فاذا لم تتحد لم يوجد التقدم و
التاخر فيجوز الصلوة لوجود المجوز **كتاب الزكوة** اخر الزكوة عن الصلوة
لانها شكر نعمة المال ونعمة المال فرع لان المال وقاية للنفس والصلوة شرعت

شكرًا لنعمة البدن وهو اصل وصارت هذه قربة بواسطة الفقير الذي
ضرب استحقاق في الصرف ولان الله تعالى قرن الزكوة بالصلوة في قوله تعالى
اقيموا الصلوة وآتوا الزكوة وهو واجب على الفور وهو قول الكرخي فانه قال
يأثم بتاخير الزكوة بعد التمكن وروى عن محمد ما اخر الزكوة عن غير عذر لا يقبل شهادته
وفرق بينها وبين الحج لان الزكوة حق الفقراء فيأثم بتاخير حقهم اما الحج
فخالص حق الله تعالى وعن ابي يوسف عكسه لان الزكوة غير موقتة والحج موقت
كالصلوة قربانا لا يدرك الوقت في المستقبل والزكوة عن اثر الفعل عند الطحاوي
وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال حيث يقال الزكوة واجبة
وعند البعض اسم للمال المؤدى لانا امرنا بالايتاء قال الله تعالى وآتوا الزكوة
وايتاء الايتاء وآتا سميت صدقة لدلالتها على صدقة العبد في العبودية
والزكوة في الشرع تمليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع
المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى مقرونا بالنية مع الاداء او الغزل وشرط
وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وسببه الملك التام لنصاب يجب
فيه الزكوة فارغ عن الدين والحاجة الاصلية **قوله** والكتب لاهلها قيد الاصل
الاهل هنا غير مقيد لانه ان لم يكن في اهلها وليست للتجارة لا يجب الزكوة
ايضا وان كثرت لعدم النماء وانما يقيد ذكر الاهل في حق مصرف الزكوة
فانه اذا كانت كتب تساوي مائتي درهم وهو محتاج اليه للتدريس وغيره
يجوز صرف الزكوة اليه والا لا وكذلك الات المحترفين **قوله** ملكًا تامًا
احترازا عن الناقص الملك قبل القبض لانه ناقص بدليل عدم جواز التصرف واحترز